إقتصاد

عصام شلهوب

# الكهرباء من إنجازات القرن الماضي إلى أزمة القرن الحاضر... ورؤية المستقبل

**الكهرباء في لبنان لم تكن مجرد خدمة عابرة، بل كانت دائما صورة مصغرة للبلد نفسه، انعكاسا لمساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهي احدى اكثر حالات الانهيار المؤسسي اثارة للجدل في قطاع الطاقة العالمي. خلال سبعة عقود، تحولت مؤسسة كهرباء لبنان من كيان رائد في المنطقة الى مؤسسة عاجزة**

الكهرباء التي كانت تبشر لبنان بلقب "وطن الانوار"، باتت اليوم عنوانا للظلمة. في الليل، حين تطفأ المصابيح في الاحياء والمدن، يخيل للمرء ان هذه العتمة ليست مجرد انقطاع تيار، بل هي انقطاع تاريخي متواصل بين اللبنانيين ودولتهم. لم يعد انقطاع الكهرباء حدثا عابرا، بل صار جزءا من يوميات الناس، يتوارثه جيل عن جيل كأنه لعنة لا فكاك منها. ومع كل ازمة جديدة، تتجدد الاسئلة: هل نحن امام فشل اداري ومالي فقط، ام ان الامر أعمق بكثير ليمس جوهر الكيان اللبناني نفسه؟

"الامن العام" حاولت مقاربة هذا الملف الشائك من جذوره حتى راهنه مع الدكتور رجا العلي، خبير الطاقة الدولي والمدير السابق لمديرية الدراسات في مؤسسة كهرباء لبنان، مستندة الى شهادة خبير ورؤية تحليلية تسعى الى تفكيك مسار الانهيار الذي اصاب مؤسسة كهرباء لبنان، وكيف تحول من قطاع واعد الى عبء يرهق المالية العامة، يستنزف جيوب المواطنين، ويعكس عجز الطبقة الحاكمة عن صياغة رؤية اصلاحية متماسكة. بين اروقة السياسات المتعثرة، وصراع المصالح، وضياع الخطط الاصلاحية بين الوعود والمؤتمرات الدولية، تتضح صورة بلد فقد القدرة على انتاج ابسط مقومات الحياة.

لكن القصة لم تنته هنا. فما زال في الافق بصيص امل يلوح، ولو من بعيد، بأن يعاد احياء هذا القطاع، وان يعود النور ليضيء بيوت اللبنانيين ويمدهم بما هو اكثر من الطاقة: الثقة بأن الدولة قادرة على النهوض مجددا. من هنا تنطلق هذه القراءة، من الماضي الى الحاضر، ومن العتمة الى محاولة استشراف مستقبل قد يحمل للبنان ضوءا طال انتظاره.

التحديات الحالية ليست مقتصرة على النقص في الوقود او تقادم المعدات، بل تتعلق باختلالات هيكلية عميقة في الحوكمة، التمويل، والتخطيط الاستراتيجي. ويشير الدكتور العلي الى ان المؤسسة تمتلك امكانات تقنية واقتصادية للنهوض. اربعة محاور رئيسية تحتاج الى التحديث والاصلاح:

"- الادارة والقوانين والهيكل المؤسسي.
- الجوانب المالية والعملانية واللوجستية.
- الجانب التقني والفني والتجهيزي.
- السياق السياسي والاقتصادي والمؤسساتي".

في هذا التحقيق، نعرض المسار التاريخي للمؤسسة، اسباب الانهيار، واهم المشاريع والخطط التي كان يمكن ان تغير واقع الكهرباء في لبنان، وفقا لما اورده الدكتور رجا العلي في دراسته.

العصر الذهبي والمسيرة المؤسساتية (1954-1975):

تأسست مؤسسة كهرباء لبنان عام 1954، وتطورت تدريجا حتى اصبحت احتكارا حكوميا شاملا بموجب المرسوم رقم 16878 في 10 تموز 1964.

خلال هذه الفترة، نمت القدرة المركبة من 80 ميغاواط في 1948 الى 692 ميغاواط في حلول 1964، مع التركيز على تطوير مصادر متنوعة للطاقة، بما في ذلك محطات حرارية كبرى مثل الزوق والجية، اضافة الى سد القرعون الذي دخل الخدمة عام 1961 ووفر 190 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية.

يؤكد العلي ان المؤسسة "تميزت بالكفاءة التشغيلية العالية، وتمويل مشاريعها التوسعية من الايرادات التشغيلية، حتى وصلت الى تصدير الكهرباء لسوريا، مما يعكس التخطيط السليم وادارة الكفاءات المتميزة. من الملاحظ، ان معامل انتاج الكهرباء الهيدرولوجية مثل الصفا والبارد تعود الى الثلاثينات من القرن الماضي، وما زالت قيد العمل حتى اليوم".

الحرب الاهلية والدمار الشامل (1975-1990):

مثل اندلاع الحرب الاهلية نقطة تحول كارثية للمؤسسة، حيث فقدت البنى التحتية بالكامل وتفكك الهيكل المؤسسي، وسيطرت الميليشيات على محطات الكهرباء واستخدمتها كأدوات سياسية وعسكرية.

انخفضت القدرة على تحصيل الفواتير وانتشرت السرقات، مما ادى الى تدهور الوضع المالي. تقلصت القوى العاملة من 5000 موظف عام 1975 الى نحو 1200 موظف، بينما ارتفع عدد المشتركين الى مليون ونصف مليون.

ويضيف: "تآكلت الذاكرة التقنية للمؤسسة، وهي عقبة رئيسية امام اعادة الاعمار لاحقا".

اعادة الاعمار والاستثمار المهدور (1990 - 2005):

بعد الحرب، تم ضخ عدد من الاستثمارات لإعادة بناء قطاع الكهرباء، شملت بناء معامل جديدة مثل الزهراني ودير عمار، بقدرة 435 ميغاواط لكل منهما، اضافة الى معملي بعلبك وصور بقدرة 70 ميغاواط لكل منهما.

على الرغم من ضخ هذه الطاقة في الشبكة، لم يتمكن لبنان من تلبية الطلب المتزايد، مما استدعى الاستعانة بالطاقة المستوردة من سوريا واستئجار بواخر الكهرباء التي وفرت انتاجا اقصى وصل الى 580 ميغاواط، الا ان الحل الموقت امتد سنوات من دون البدائل الدائمة.

تسبب التدخل السياسي والمحاصصة في فساد اداري واسع، وبناء معامل على افتراض استقرار سياسي لم يتحقق، مما رفع التكاليف التشغيلية الى مستويات غير مستدامة، وساهم في تراكم عجز مالي ضخم تجاوز 40 مليار دولار، اي نحو نصف الدين العام اللبناني.

خبير الطاقة الدولي والمدير السابق لمديرية الدراسات في مؤسسة كهرباء لبنان الدكتور رجا العلي.

> **من "وطن الانوار" الى عاصمة الشموع: مسار سبعة عقود من التحول**

في هذا السياق، يشير العلي الى أن "القانون 462 لعام 2002 الذي اقر التشارك بين القطاعين العام والخاص، والذي لدينا عليه الكثير من الملاحظات، وخاصة جدوى الهيئة الناظمة، لم يوضع لحينه موضع التنفيذ. كذلك فشل مؤتمر باريس الثاني في تحقيق اهدافه التمويلية والاصلاحية".

ورقة السياسات والطموحات الكبرى (2010 - 2019):

طرحت ورقة السياسات القطاعية للكهرباء عام 2010 خطة تطويرية لزيادة القدرة المركبة الى 5000 ميغاواط في حلول 2015، اعتمادا على التوربينات الغازية والطاقة المتجددة وتحديث الشبكة الكهربائية وتطويرها. لكن المشروع لم يتمكن من تحقيق اهدافه، بسبب تحويله الى منصة للتجاذب السياسي والمصالح. كما زاد الطين بلة، وفق ما وصف العلي "مشروع مقدمي الخدمات الذي قسم لبنان الى ثلاث مناطق لإدارة التوزيع، على الرغم من الاعتراضات الكثيرة على جدواه".

الانهيار الكامل والازمة الاقتصادية (2019 - 2024):

بدأت الازمة الاقتصادية عام 2019، مع انهيار قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 90%، مما جعل استيراد الوقود مستحيلا، كما انخفضت واردات المنتجات النفطية من 8.5 ملايين طن عام 2017 الى 4.1 مليون طن عام 2022. جاء انفجار مرفأ بيروت في آب 2020 ليدمر مقر المؤسسة ومركز التحكم الوطني، مما أدى الى تشغيل الشبكة بشكل يدوي، حتى بلغ الانقطاع الكامل للكهرباء ذروته في تشرين الاول 2021، مع تكرار حالات نفاد احتياطيات الوقود وانهيار الشبكة المتكرر، والتوقف التام عن العمل، كان آخرها في آب 2024.

كما يعتبر العلي "ان حلحلة المشاكل التقنية تشكل الشق الاسهل والاصغر بين المشاكل، شرط توافر الارادة والادارة الجيدة".

لكن الواقع يشير الى ان معظم المعامل والمحطات اعيد تأهيلها في التسعينات من دون صيانة كافية لاحقا، مما خفض القدرة التشغيلية من 2334 ميغاواط مركبة الى 500 - 600 ميغاواط فعالة:

* المعامل الحرارية تعمل بنسبة 36-68% من طاقتها التصميمية بسبب القدم وسوء الصيانة وفقدان قطع الغيار.
* عقود الصيانة لقطاع الانتاج (شركات خاصة تدير معظم معامل الانتاج) التي يجب اعادة النظر فيها.
* الخسارة التقنية في شبكة النقل والتوزيع تصل الى 16.5%، وهناك نحو 40% خسارات غير تقنية بسبب السرقة والوصلات غير القانونية، مما يعني هدر نحو 55% من الكهرباء المنتجة. وهنا نترك لأصحاب الشأن والاختصاص مراجعة موضوع الوقود المغشوش بين 2005 - 2020 .

الاخفاقات الادارية والمؤسسية:

شهدت المؤسسة تدخلا سياسيا مباشرا، وتوظيفات مبالغ فيها على اساس المحسوبية والطائفية، حتى أصبح القطاع اداة لخدمة المصالح السياسية الضيقة. بينما استفاد البعض من السيطرة على العقود والمناقصات، (كانت المناقصات الكبرى تجري في الوزارة ومجلس الانماء والاعمار) بالوصاية عن المؤسسة. اضافة الى منظومة غير فعالة للشراء والمناقصات، وتأثير كبير لعامل المحسوبية. كذلك شكلت التوظيفات المياومة او العشوائية عبئا ماليا واداريا، رغم الحاجة ووجود بعض الكفاءات حتى اليوم.

التناقض بين مصالح النخب السياسية في عقود المؤسسة وسوق المولدات الخاصة وسوق الطاقات المتجددة لاحقا، ساهم في مقاومة الإصلاحات على ما يقوله العلي.

الانهيار المالي: تسعيرة الكهرباء ظلت محددة عند 109 ليرة لكل كيلوواط ساعة منذ 1994، بينما التكلفة الفعلية تصل الى 14.42 - 23 سنتا اميركيا، مما خلق فجوة مالية ضخمة تطلبت دعما حكوميا سنويا بين 1.5 - 2 مليار دولار، اي نحو 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالى 50% من العجز المالي العام، وفق ما شرحه العلي.

الازمة الاقتصادية عام 2019 عطلت التمويل، ◄

# إقتصاد

◄ وانخفضت واردات النفط، مما ادى الى تدهور الخدمة الى مستويات غير مسبوقة.
المشاريع والخطط الضائعة:
حدد العلي المشاريع والخطط التي كان يمكن ان تغير الواقع، ابرزها:
"- محطات دير عمار والزهراني: كانت الخيار الامثل تقنيا لكنها اعتمدت على التفاؤل السياسي، علما ان عدم تنويع الوقود ادى الى ارتفاع الكلفة التشغيلية.
- محطات بعلبك وصور: بنيت لتلبية اهداف سياسية وطائفية، مما رفع تكلفة انتاج الكهرباء الى نحو 30 سنتا/كيلوواط ساعة.
- السفن التركية (كارباورشيب): استمر من 2013 حتى 2021، بكلفة 1.5 مليار دولار لتوفير 370-580 ميغاواط، اتى كحل جيد وموقت. لكن تحوله الى صفقة افقده فعاليته، وجعل من وجوده والغائه في وقت لاحق عرضة للتساؤل.
- مشاريع الغاز الطبيعي: انبوب الغاز العربي كان سيضيف اكثر من 4 ساعات كهرباء اضافية يوميا، لكن الحرب السورية والعقوبات الاميركية عطلت المشروع.

**تحولت الكهرباء الى ساحة صراع بدل ان تكون خدمة عامة**

- محطات الغاز المسال العائمة (2017 - 2019): الغيت بسبب التعقيدات التقنية والبيروقراطية وتعارضه مع حلول اكثر استدامة واقل كلفة.
- الطاقة المتجددة: برنامج NEEREA اطلق بميزانية 250 مليون دولار عام 2010، لكن تم انجاز 200 مشروع فقط قبل الالغاء عام 2021.
- مشاريع مزارع الرياح في عكار بقدرة 212.5 ميغاواط لم تنفذ رغم التراخيص.
مقدمو الخدمات: لم ينفذ مشروع مقدمي الخدمات والمنتجين المستقلين بالكامل، وحل محل اكثر من 30 شركة كانت تقدم الخدمة سابقا، فأصبح مشروع غب طلب بلاس وشكل عبئا كان يمكن الاستغناء عنه.
- الربط الكهربائي مع مصر، العراق، الاردن، ليبيا، فلسطين، سوريا، وتركيا. على الرغم من اهميته، لم يتح للبنان الاستفادة منه لأسباب اقليمية وجيوسياسية".

وحدد العلي مجموعة من الأولويات التقنية والادارية لإعادة البناء المستدام:
"1 ـ فصل السياسة والمحاصصة عن القطاع، فيما الحلول التقنية موجودة.
2 ـ اعتماد منظومة اللامركزية الكهربائية بالتوازي مع تحسين وضع المنظومة المركزية.
3 - تحسين عملية الجباية وقمع المخالفات وصولا الى السجن.
4 - تحديث البنى التحتية الرقمية والشبكات الذكية لتقليل الانقطاعات وتحسين جودة الخدمة.
5- إعادة بناء انظمة التحكم والمراقبة مع تطبيق معايير الأمن السيبراني والتكامل مع الموارد الموزعة.
6 - استراتيجيا الطاقة المتجددة والتخزين مع تطوير انظمة بطاريات وبدائل، مثل الهواء المضغوط والطاقة المائية بالضخ.
7 - ادارة الطلب وكفاءة الطاقة لتقليل الاستهلاك بنسبة 15 - 20% بحلول 2030.
8 - البنى التحتية للغاز الطبيعي لتقليل تكاليف التشغيل وتحقيق استدامة طويلة المدى.
9 - اعتماد أفضل التقنيات والادارات الرشيدة العالمية.
-10 اعادة هيكلة قطاع التوزيع، مع التركيز على التقسيم الاداري المعمول به حاليا، واعطاء دور للبلديات واتحادات البلديات والمجتمع المدني".
ويختم العلي: "انهيار مؤسسة كهرباء لبنان ليس قدرا بل نتيجة قرارات خاطئة وفرص ضائعة. تتطلب اعادة البناء اطارا تنظيميا قويا، استثمار الكفاءات اللبنانية، تقنيات حديثة، تعاونا دوليا، وابعاد الاستغلال السياسي. كما يمتلك لبنان فرصة لتحويل الازمة الى فرصة لنهضة قطاعية تجعله نموذجا اقليميا للطاقة النظيفة والذكية ، شرط توافر الارادة والادارة الرشيدة".